



## قرار تنظيمي رقم / ٥ / ت

وزير الصحة

- بناء على احكام المرسوم التشريعي رقم ١١١ لعام ١٩٦٦ المتضمن مهام وملاك وزارة الصحة وتعديلاته
- وعلى احكام المرسوم التشريعي رقم /١٢/ لعام ١٩٧٠ وتعديلاته المتضمن مزاوله المهن الطبية ولاسيما المادة /٥٥/ منه.
- وعلى احكام القانون /٩٦٨/ لعام ١٩٥٣ وتعديلاته .
- وعلى احكام القرار التنظيمي رقم /٧٩/ت لعام ٢٠٠٤ .
- وعلى احكام القرار التنظيمي رقم /٥/ ت لعام ٢٠٢٤ .
- وعلى مقتضيات المصلحة العامة .

يقرر ما يلي:

مادة ١ : تعدل المادة /١٧/ من القرار التنظيمي /٥/ ت لعام ٢٠٢٤ بحيث تصبح على الشكل التالي :

أ- يخضع مرضى القطاع العام والمؤسسات العامة والمرضى المراجعين للمشافي العامة الى ربع الحد الاعلى لسعر الوحدات المذكورة بالقرار التنظيمي رقم /٥/ ت لعام ٢٠٢٤ وتعتبر الحد الادنى للأجور في كل ما يقدم لهم من خدمات طبية بالمنشآت الصحية .

ب- على جميع المعنيين بتقديم الخدمات الطبية التقيد بالحدود المقررة لتعرفة وحدات و اجور المعالجات والاعمال الطبية .

مادة ٢ : ينشر هذا القرار التنظيمي في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في / / ١٤٤٦ هـ - الموافق /٩ / ٢٠٢٥ م

وزير الصحة

الدكتور ماهر الشرع

المبلغ اليهم :

- مكتب السيد معاون الوزير
- مديريات الادارة المركزية (الشؤون القانونية - المنشآت الصحية - الاتصال والدعم التنفيذي)
- التنمية الادارية - محاسبة الادارة )
- مديريات الصحة كافة (للتعميم على كافة المشافي )
- وزارة المالية /دائرة النشر